

## التقرير المرحلي الثاني للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

### أولاً - مقدمة

١ - أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لمدة ١٢ شهراً، وطلب إلي أن أقدم إليه تقريراً كل ٩٠ يوماً عن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي هذا التقرير ما طرأ من تطورات منذ تقديم تقريري المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (S/2003/1175).

### ثانياً - نشر البعثة

٢ - تسارعت خطى عملية نشر القوات خلال الفترة قيد الاستعراض بوصول وحدات من إثيوبيا وأيرلندا وباكستان وبنغلاديش وناميبيا إلى ليبيريا. وقد اكتمل إنشاء مقار القطاعات الثلاثة الواقعة خارج مونروفيا، في بوكانن وتومانبورغ وزويدرو، وبلغ قوام قوات البعثة ١٢ ٧٣١ فرداً في ٩ آذار/مارس. وسيتحقق النشر التام للبعثة بحلول نهاية شهر آذار/مارس، باستثناء سرية لهندسة الإنشاءات وكتيبة مشاة واحدة، لن تكونا متوافرتين حتى شهر نيسان/أبريل.

٣ - وعلى وجه الإجمال، سارت عملية النشر بدون أن تصادف مشاكل كبيرة. غير أنه في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أوقفت عناصر من جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية تحرك أول وحدة من القوات تُنشر خارج مونروفيا، وهي لم تنزل على مشارف العاصمة بينما كانت في طريقها إلى كلاي جانكشن. واحتج قادة الجبهة بأن انتشار البعثة ينبغي ألا يحدث إلى أن يحسم خلاف قائم بينهم وبين رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا، تشارلز غيود برايان، على مسألة التعيين في ٨٤ منصباً لمساعدتي الوزراء. بيد أن البعثة أصرت على أنه لا ينبغي الربط بين هاتين المسألتين، وأعقب ذلك نشر وحدة باكستانية إلى كلاي جانكشن في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر دون عوائق أخرى. ونُشرت



قوات للبعثة فيما بعد إلى غوبارنغا وبوكانن في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وإلى تاييتا وتومبانورغ وزويدرو وغانتا ومقاطعة نيمبا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وفي ٢٢ شباط/فبراير، حاولت عناصر من جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية عرقلة النشر إلى مقاطعة غراند كيب ماونت، لنفس الأسباب المذكورة أعلاه. بيد أنه عقب تدخل من جانب البعثة، سارت عملية النشر على النحو المخطط لها.

٤ - وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز، لم تنتشر البعثة بعد إلى بعض المناطق الرئيسية من البلد. وتشمل هذه المناطق مقاطعتي لوف الوسطى والشمالية ومقاطعة نيمبا الشمالية، التي ستغطي بقوات باكستانية وبنغلاديشية من المقرر أن تصل بحلول نهاية آذار/مارس. وستُشر كتيبة إثيوبية، من المقرر أن تصل أيضا هذا الشهر، في المنطقة الجنوبية الشرقية، لتغطي مقاطعات سينو وريفريسيس وريفير غي وجراند كرو وماريلاند، في حين يُتوقع نشر وحدة من السنغال في المناطق المتاخمة لكوت ديفوار.

٥ - وفي منتصف شباط/فبراير، أتمت وحدة القوات الخاصة الأيرلندية وسفينة السوقيات الهولندية روتردام مهمتهما مع البعثة، على النحو المخطط لهما، حيث قدمت دعمًا هامًا للبعثة خلال المراحل الأولية الحرجة للعملية. وتعكف البعثة حاليا على التخطيط لعملية منسقة لإعادة تنظيم المسؤوليات التنفيذية في منطقة مونروفيا الكبرى، القطاع ١، في أعقاب المغادرة المتوقعة خلال الأشهر المقبلة للوحدات المقدمة من بنن وتوغو وغامبيا وغينيا - بيساو ومالي. وستنفذ عملية إدارة جدول التناوب على نحو يكفل عدم حدوث أي نقصان في قدرة قوات البعثة في منطقة مونروفيا على التصدي لأي تهديدات أمنية.

### ثالثا - تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، كان هناك تقييد عام بوقف إطلاق النار في مونروفيا ومعظم مناطق البلد. وتحسّن الأمن في المناطق التي انتشرت فيها البعثة كما أن الجماعات المسلحة تتقيد بالحظر المفروض على حمل الأسلحة علنا في تلك المناطق. وأفيد عن وقوع عدد من الانتهاكات الطفيفة لوقف إطلاق النار خارج العاصمة من جانب جميع الجماعات المسلحة الثلاث. وشملت هذه الانتهاكات الاحتفاظ بنقاط تفتيش غير قانونية وبعض الحوادث المتفرقة لإطلاق النار فيما بين مقاتلي جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية في ١١ و ١٦ كانون الثاني/يناير في غبارنغا وفوينجاما، على التوالي. وأفيد أن هذه الحوادث الأخيرة تتصل بالصراع بين القيادات داخل الجبهة. وأطلقت أيضا عدة طلقات نارية خلال نزاع أبلغ عن وقوعه بين عدة أعضاء من حركة الديمقراطية في ليبيريا في بوكانن.

٧ - وعلاوة على ذلك، وردت تقارير تفيد حدوث تخرشات بالمدينين، شملت الابتزاز والنهب بأيدي عناصر من الفصائل المسلحة الثلاثة كلها. ومن المتوقع أن استمرار نشر قوات البعثة وتعزيزها في جميع أنحاء البلد، والتقدم المحرز في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، سيؤديان إلى تقليل وقوع مثل هذه الحوادث. وفي الوقت نفسه، واصلت البعثة عملية مصادرة الأسلحة، بما في ذلك خلال عمليات نقاط التفطيش والبحث والضبط.

## رابعاً - أنشطة لجنة الرصد المشتركة، ولجنة رصد التنفيذ، وفريق الاتصال الدولي المعني بليبيريا

٨ - عقدت لجنة الرصد المشتركة، التي يرأسها قائد قوة البعثة، ستة اجتماعات خلال الفترة قيد الاستعراض. ولا تزال هذه اللجنة تمثل آلية قيّمة لرصد وقف إطلاق النار، ومواصلة الحوار فيما بين الجماعات المسلحة، وتيسير الاتصالات بين البعثة والقادة الميدانيين للفصائل الثلاثة. وقد تركزت المناقشات تحديداً على انتهاكات وقف إطلاق النار، والأعمال التحضيرية لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى الوطن، والجهود الرامية إلى استعادة المركبات التي نهبها الفصائل المسلحة. وواصلت البعثة الضغط من أجل أن تقوم الفصائل المسلحة بتسليم قوائم بأسماء المحاربين التابعين لها، وكذلك مواقع وجودهم ومعداتهم العسكرية، لتيسير استئناف عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وفي هذا الصدد، أفادت حركة الديمقراطية في ليبيريا وقوات حكومة ليبيريا السابقة بأنهما بصدد إنجاز قوائم الأسماء، بينما لم يُقدم رد بعد من جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية.

٩ - وتمثل لجنة رصد التنفيذ آلية هامة أخرى لتيسير عملية السلام، وترأسها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وطبقاً لاتفاق السلام الشامل، الموقع في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣ في أكرا، تناط بهذه اللجنة مسؤولية رصد تنفيذ الاتفاق وكفالة تنفيذه تنفيذاً أميناً. وقامت اللجنة، في اجتماعها الثاني المعقود في ٤ آذار/مارس في مونروفيا، باستعراض التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للبدء من جديد في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، ودعت الجماعات المسلحة إلى الإسراع بتقديم قوائم بأسماء المحاربين التابعين لها وبمعداتها العسكرية. وتُجمع آراء كثيرة على أن فعالية اللجنة يمكن أن تعزز بقدر أكبر عن طريق ضم قادة الفصائل في عضويتها وعقد اجتماعاتها على نحو أكثر تواتراً.

١٠ - كما وتواصل البعثة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الاتصال الدولي المعني بليريا العمل معا على نحو وثيق سعيا إلى السير بعملية السلام قدما. ويجتمع فريق الاتصال بصفة منتظمة في مونروفيا. وفي بيان صحفي صدر عقب اجتماع رفيع المستوى عقد في نيويورك في ٥ شباط/فبراير، دعا الفريق جميع الأطراف إلى الامتناع عن الإتيان بأي عمل يمكن أن يعرض للخطر الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، والإقلاع عن سياسات التهديد والتخويف والتخريب والتحول إلى سياسات التوافق والحوار. كما دعا الفريق الأطراف إلى التعاون تعاونا تاما في الأعمال التحضيرية لتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن.

### خامسا - تنفيذ عملية السلام

١١ - واصلت الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية الاجتماع بصفة منتظمة، وفي ٩ آذار/مارس بلغ عدد الجلسات العامة التي عقدها ٣٩ جلسة. ولم يُنصَّب بعد عضوان من أعضاء الجمعية البالغ عددهم ٧٤ عضوا، أحدهما يمثل حزب تحالف جميع الليبريين والآخر يمثل مقاطعة غراند كرو. وحتى ٩ آذار/مارس أيضا، كانت الجمعية التشريعية قد صدقت على المرشحين لتسعة عشر منصبا من المناصب الوزارية الثلاثة والعشرين في الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا، وهي المناصب التي خصصت لممثلي الأطراف الموقعة على اتفاق السلام الشامل. ومنذ تنصيب الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، عقد مجلس الوزراء اجتماعين فقط. وفي ٧ آذار/مارس، وصل إلى مونروفيا رئيس فريق الوساطة المعني بليريا والتابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اللواء عبد السلام أبو بكر، حيث من المتوقع أن يتناول مسألة المقاعد الشاغرة المتبقية في الجمعية التشريعية، ضمن المشاكل المتبقية الأخرى بشأن عملية السلام.

١٢ - وما زالت مسألة التعيينات في مناصب مساعدي الوزراء البالغ عددها ٨٤ منصبا، والتي لم يجر توزيعها في إطار الاتفاق، تشكل مصدرا للتوتر بين بعض قادة الفصائل المسلحة والرئيس بريانت. وفي أوائل آذار/مارس، قدمت الحكومة الانتقالية إلى الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية قائمة تضم ٦٦ مرشحا، ولكن لم يُصدق على أحد منهم بعد. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، أصدر سيكو داماتي كوني، رئيس جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، زعيم حركة الديمقراطية في ليبريا، توماس يايا نيملي، ووزير الخارجية في الحكومة الانتقالية، بيانا دعوا فيه إلى إقالة الرئيس بريانت من منصبه بحجة أنه تقاعس عن الشروع في إجراء تعيينات في هذه المناصب. بيد أن قيادة حركة الديمقراطية في ليبريا وعددا

من قادة جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية تبرأوا من هذا البيان في وقت لاحق.

١٣ - وفي تطور متصل بذلك، قام الرئيس برايان، في أواخر كانون الثاني/يناير، بتعيين أعضاء لجنة الانتخابات الوطنية، ولجنة استجلاء الحقائق والمصالحة، واللجنة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. بيد أن بعض الأطراف أشارت إلى أن الإجراءات التي اتبعت في إجراء تلك التعيينات لم تكن متسقة مع اتفاق السلام الشامل، الذي يقتضي من الرئيس أن يتشاور مع الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية قبل البت بشأن المرشحين. وفي هذا الصدد، وجه ممثلي الخاص رسالة إلى الرئيس برايان في ٢٨ كانون الثاني/يناير، طالبا إليه إتاحة وقت كاف للمشاورات الوطنية ولإشراك المجتمع المدني قبل إنشاء المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان.

١٤ - وفي الوقت نفسه، أدى استمرار الخلاف بين السيد كونييه وزوجته، عائشة كيتا كونييه، على زعامة جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية إلى حدوث انقسامات داخل هذه الجماعة، مما يعرضها للتمزق إلى فصيلين متعارضين. وكما ذكر أعلاه (الفقرة ٦)، أدت هذه المسألة إلى وقوع حوادث لإطلاق النار بين الجماعات المتناحرة في المناطق الداخلية من البلد؛ كما أنها أسهمت في إحداث توترات بين الرئيس برايان وقيادة الجبهة. ولا يزال هذا الخلاف يشكل عاملا من عوامل عدم الاستقرار وتهديدا يمكن أن يكون خطيرا للتقدم في تنفيذ اتفاق السلام، وخصوصا عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. ونقلا عن بعض المصادر من الجبهة، نوقشت هذه المشكلة في اجتماعات حضرها عدد من كبار قادة الجبهة في كوناكري، في أوائل شباط/فبراير، ولكنها لم تُحسم. ويواصل ممثلو الجهات المعنية دون الإقليمية والدولية الأخرى في مونروفيا، بما فيها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الاتصال الدولي المعني بليبيريا، بذل جهود المصالحة للمساعدة على معالجة هذه المسألة.

١٥ - وفيما يتعلق بالانتخابات، طلب مجلس الأمن من البعثة أن تساعد الحكومة الانتقالية بالاشتراك مع شركاء دوليين آخرين، في الإعداد لإجراء الانتخابات الوطنية. وفي هذا الصدد، تقوم الأمانة العامة حاليا بالإعداد لإيفاد بعثة لتقييم الاحتياجات إلى ليبيريا للتشاور مع البعثة والحكومة الانتقالية ولجنة الانتخابات الوطنية والجهات المعنية الأخرى، بشأن الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في دعم الانتخابات الوطنية، المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

## سادسا - الأبعاد الإقليمية

١٦ - واصلت الحكومة الانتقالية وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا استطلاع سبل ومعالجة الأبعاد الإقليمية للصراع في ليبيريا. وفي هذا الصدد، حضر الرئيس برايان مؤتمراً قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في أكرا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وزار خلال الفترة قيد الاستعراض بوركينا فاسو وسيراليون وغينيا وكوت ديفوار. وساعدت هذه المشاورات على تحسين العلاقات بين ليبيريا وجيرانها وحشد الدعم لعملية السلام في ليبيريا. وعلاوة على ذلك، ساعدت الزيارتان الرسميتان اللتان قام بهما لسيراليون وغينيا على إحياء التعاون فيما بين بلدان اتحاد نهر مانو وأعطتا زخماً للخطط الرامية إلى عقد اجتماع قمة في الشهر المقبل.

١٧ - واجتمع قائد قوة البعثة بنظيره في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ١٣ شباط/فبراير بأيدجان وشملت المسائل التي نوقشت التنسيق العسكري في مجال التصدي للأنشطة العابرة للحدود التي سببت نشوب صراعات في المنطقة دون الإقليمية ولا تزال تغذيها. كما التقى ممثلي الخاص في ليبيريا نظراءه في بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا، في الفترة من ١٨ إلى ٢١ شباط/فبراير، في داكار، لاستعراض الأنشطة المضطلع بها وتنسيق التدابير الرامية إلى معالجة المسائل العابرة للحدود، ومنها تنقل المحاربين، واستخدام المرتزقة، وتداول الأسلحة الصغيرة، وإعادة المحاربين الأجانب إلى أوطانهم.

١٨ - وأصدر فريق الاتصال بليبيريا، عقب اجتماعه المعقود في ٥ شباط/فبراير، بياناً صحفياً حث فيه جميع دول المنطقة دون الإقليمية على مساندة تنفيذ اتفاق السلام ومنع استخدام العناصر المسلحة لأراضيها لزعة استقرار جيرانها، وتعزيز التعاون على الصعيد دون الإقليمي. وشدد الفريق أيضاً على أهمية الأخذ بنهج دون إقليمي لمعالجة المشاكل العابرة للحدود، ولا سيما تدفق الأسلحة والمحاربين عبر الحدود. وحث البعثة والحكومة الانتقالية وقيادات الأطراف المتحاربة على احتواء جميع المحاربين الليبيريين داخل إقليم ليبيريا لتمكين عملية السلام في البلدان المجاورة من النجاح.

## سابعاً - الأعمال التحضيرية لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن

١٩ - كما ذكرت في تقرير المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بدأت في ٧ كانون الأول/ديسمبر عملية لتزع السلاح والتسريح في موقع للتجميع في مخيم شيفلين الواقع على مشارف مونروفيا. وقدم أكثر من ١٢ ٠٠٠ محارب، معظمهم من الجنود وأفراد الميليشيات الحكوميين السابقين، أنفسهم لتزع أسلحتهم، وهو عدد يفوق بكثير طاقة المرافق المخصصة لذلك. ونشأت مشاكل أيضاً بسبب سوء الفهم بشأن الاستحقاقات التي سيتلقونها. وحدثت اضطرابات سببها العناصر الساخنة في الأيام الثلاثة التالية في مخيم شيفلين في مونروفيا. وتحسن الوضع بعد أن اجتمعت البعثة مع وزير الدفاع وقادة القوات الحكومية السابقة وأعطت للمحاربين السابقين معاشاً أولياً بعد أن تجردوا من أسلحتهم. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أوقفت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، وأجرى فيما بعد استعراض للجوانب التشغيلية للبرنامج. ولدى وقف العملية، كان قد تم نزع أسلحة ١٢ ٦٦٤ محارباً وسجلت أسماءهم وأعطوا إيصالات تثبت هويتهم لأغراض عملية التسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، كما تم جمع ٦٨٦ ٨ قطعة سلاح متنوعة.

٢٠ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، عقدت البعثة اجتماعاً مع قادة الفصائل والحكومة الانتقالية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية، تقرر فيه أن يكون الشروع في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، مشروطاً باستيفاء الشروط التالية: تنفيذ حملة لتوعية المحاربين؛ وقيام الفصائل المسلحة الثلاثة بموافاة البعثة بقوائم بأسماء محاربيها ومواقعهم وأسلحتهم؛ وإنشاء مواقع للتجميع مزودة بالخدمات المناسبة؛ ونشر قوات البعثة بالقدر الكافي لتوفير الأمن. وفي الوقت ذاته، كُلفت لجنة التنسيق الفني التابعة لوحدة التنفيذ المشتركة لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، بالإسراع ببلورة الجوانب التشغيلية للبرنامج.

٢١ - وقادت وحدة الإعلام التابعة للبعثة برنامجاً مكثفاً للتوعية بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، اشترك فيه قادة من الفصائل المسلحة الثلاثة وممثلون من اللجنة الوطنية المعنية بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ونفذت أفرقة إعلامية برامج تثقيفية في مواقع تركز المحاربين من الفصائل الثلاثة في أرجاء البلد. وبثت الوحدة أيضاً رسائل عن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن عبر إذاعة

البعثة. وأفادت الحملة فائدة حمة في توفير المعلومات للمحاربين بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. وإضافة إلى ذلك، ساعدت الحملة، لا على بناء الفهم لدى الجمهور لدور أسرة الأمم المتحدة بأكملها في ليبريا في دعم العملية فحسب، بل ساعدت أيضا على التركيز على ضرورة الصفح والمصالحة من جانب الأسر والمجتمعات المحلية التي ستستقبل المسرحين من المحاربين السابقين. وساهمت الحملة كذلك في تهدئة مشاعر القلق التي أوجدها توقف البرنامج وفي إعادة حشد التأييد والفهم للعملية. وجمع عدد كبير من الأسلحة والذخائر خلال حملة التوعية. وخلال احتفالات رمزية نظمت في غبارنغا وتومانبورغ في أوائل شباط/فبراير، سلم السيد سيكو داماتي كونه عددا من الأسلحة وحث مقاتلي جبهة الليبريين المتحددين من أجل المصالحة والديمقراطية على المشاركة في البرنامج.

٢٢ - وأُنجزت لجنة التنسيق الفني الخطط التشغيلية لعملية نزع السلاح والتسريح وحددت أيضا مواقع نزع السلاح والتجميع بالاشتراك مع قوة البعثة. وتعكف منظمتان غير حكوميتان، هما الاتحاد اللوثري العالمي ومنظمة ريدكورب (Readcorp)، على إنشاء مواقع التجميع الأربعة الأولى في مونروفيا وتومانبورغ و غبارنغا وبوكانن. ويستعان في بناء المخيمات بالمحاربين السابقين المتزوجي السلاح. ومن المتوقع أن يكتمل إنشاء المواقع في أواخر شهر آذار/مارس. ومن المتوقع كذلك أن يصل انتشار قوات البعثة بحلول نهاية شهر آذار/مارس إلى الحد الأدنى اللازم لتوفير الأمن الكافي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن. ولذا يُتوقع أن يكون بوسع البعثة عندئذ، بالتشاور مع جميع الجهات المعنية أن تحدد موعدا لاستئناف العملية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور رائد في الأعمال التحضيرية الجارية لعنصري العملية المتعلقة بالتأهيل وإعادة الإدماج.

٢٣ - واتخذت الحكومة ترتيبات لتوزيع الأرز على المحاربين إسهاما في تلبية احتياجاتهم للمساعدة الإنسانية. ووفرت البعثة المساعدة السوقية وتم، في الأسابيع الأخيرة، إيصال حوالي ٢٠٠٠ كيس من الأرز إلى المحاربين عن طريق قادة القطاعات، بالتعاون مع قادة الفصائل المحليين. ويؤمل أن يؤدي هذا إلى الحد من وقوع حوادث نهب الأغذية والابتزاز بأيدي العناصر المسلحة. بيد أن من المرجح أن يستمر البرنامج لأن عملية التجميع تستغرق عدة شهور.

٢٤ - وفي ٥ آذار/مارس، أعلنت تبرعات بلغت ١١,٣ مليون دولار للصندوق الاستئماني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، وورد منها حوالي ٨ ملايين دولار. وخصص حوالي ٥ ملايين دولار

للمشاريع التي تشمل إدارة المخيمات، وإدارة الأغذية، وبرامج التوجيه قبل التسريح، والفحص الطبي، ونقل المحاربين. ومن المتوقع أن تنضب تلك الأموال بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ومن ثم يلزم بصفة عاجلة تدبير موارد لتمويل عملية التسريح، فضلا عن إتاحة فرص إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمحاربين السابقين.

## ثامنا - دعم إصلاح القطاع الأمني

٢٥ - كلف مجلس الأمن البعثة، في قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، بمساعدة الحكومة الانتقالية في مراقبة وإعادة تشكيل قوة الشرطة الليبرية، ووضع برنامج لتدريب الشرطة المدنية، والمساعدة في تدريب الشرطة المدنية، إلى جانب مساعدة الحكومة الانتقالية في تشكيل قوات مسلحة ليبرية جديدة ومنظمة تنظيما جديدا، وذلك بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الدولية والدول المهتمة. وفي ٩ آذار/مارس، كان عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة يتألف من ٥١٨ فردا، منهم ٢٧٨ فردا من ضباط الشرطة المدنية ووحدتان مشكّلتان تضم كل منهما ١٢٠ فردا. ومن المتوقع نشر وحدة مشكّلة ثالثة في نيسان/أبريل. وفي ٨ آذار/مارس، بدأ نشر أفرقة المواقع المشتركة من الشرطة المدنية إلى تويمانبورغ، وبكانن، وغبارنغا، وزويدرو. وسيجري نشر مدربين ومستشارين آخرين على مراحل، حسبما تمليه الاحتياجات الميدانية وتقييمات الأفرقة المستمرة.

٢٦ - ومنذ أن بدأ عنصر الشرطة المدنية برنامج التشارك في المواقع مع الشرطة الوطنية الليبرية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، اضطلع بحوالي ٢٠٠٠ نوبة مع النظراء الوطنيين. وشملت المهام الرئيسية المضطلع بها الاستجابة للنداءات، والتحقيق في الجرائم ومعاينة مواقع حدوثها، وكفالة احترام حقوق الإنسان، وإدارة سجلات الشرطة، وتوفير خدمات الشرطة المجتمعية. ويعمل عنصر الشرطة المدنية أيضا على إعادة خدمات الشرطة إلى المناطق التي أُجبرت فيها الشرطة على المغادرة نتيجة للصراع الأهلي. وفي هذا الصدد، أُختير مركز الشرطة الرئيسي في بوشرود أيلاند، الذي يقع في حيّ كثيف السكان في مونروفيا والذي هو في أمس الحاجة إلى خدمات الشرطة المجتمعية، ليكون مركزا نموذجيا يستفيد من التمويل المقدم في إطار المشاريع السريعة الأثر التي تضطلع بها البعثة.

٢٧ - وبدأ برنامج الدوريات المشتركة لمنع الجرائم المسمى "عملية استعادة الهدوء" في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، واضطلع في إطاره بـ ٢٦٥ دورية مشتركة حتى ١٩ شباط/فبراير. ونُشرت، في الوقت ذاته، ١٨٦ دورية لفرق مشتركة، يساندها ضباط مسلحون من وحدات الشرطة المشكّلة، إلى بعض المواقع في مونروفيا وجد أنها تعاني بصفة خاصة من جرائم العنف. وساعد عنصر الشرطة المدنية مساعدة كبيرة في إنشاء نظام هاتفية

للاستجابة في حالات الطوارئ ("٩١١") استخدم بنجاح في منع العنف الغوغائي. وأجرى العنصر أيضا تحقيقات مشتركة مع الشرطة الوطنية الليبيرية بشأن الأعمال الإجرامية الخطيرة مثل جرائم الاغتصاب المتسلسل والقتل المتعدد. وفي هذا الصدد، أنشأت الشرطة الوطنية الليبيرية نظاما للإبلاغ عن الجرائم من تصميم عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة.

٢٨ - وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، بدأت البعثة برنامجا لتدريب قوة شرطة ليبيرية مؤقتة مؤلفة من ٤٠٠ فرد، ستقوم بمهام الشرطة في مونروفيا ريثما يتم تشكيل قوة شرطة وطنية ليبيرية جديدة ومنظمة تنظيميا جديدا. وبحلول ٥ آذار/مارس، كان قد أكمل الدورة التدريبية ١٧٨ فردا وكان ٧٤ فردا مسجلين في البرنامج، الذي يُتوقع إتمامه بحلول نيسان/أبريل. ويجري حاليا التخطيط لانتقاء عناصر قوة الشرطة الليبيرية الجديدة وفحصهم وتدريبهم. وستُنشأ لجنة لإنفاذ سيادة القانون تضم ممثلين للبعثة والحكومة الانتقالية لانتقاء المرشحين المناسبين لقوة الشرطة الجديدة. ووفقا للسياسات المقررة للتسجيل والفحص والانتقاء، يقوم عنصر الشرطة المدنية حاليا بتسجيل أفراد إنفاذ القانون مع تقديم المساعدة لوكالات الأمن الليبيرية وتقييمها. وبحلول ٩ آذار/مارس، كان قد تم تسجيل ٤٧٤ ١ فردا من أفراد الشرطة الوطنية الليبيرية و ١٨٧ ١ فردا من أفراد الخدمات الأمنية الخاصة. ويجري حاليا إعداد تقييم للاحتياجات الضرورية في الأجلين القصير والطويل لإنشاء مرفق الشرطة المقبل في ليبيريا؛ وسيقدم هذا التقييم إلى الجهات المانحة.

٢٩ - ويتصف الجهاز الإصلاحي في ليبيريا بأنه دون المستوى اللائق ويواجه مشاكل عديدة منها: عدم كفاية مرافق السجون؛ وضعف نظام تتبع النزلاء مما يحول دون التجهيز السريع ويعرقل الإجراءات القضائية؛ فضلا عن الافتقار إلى الأمن والموارد. ويتشاور عنصر الشرطة المدنية حاليا مع وزارة العدل، وأيضا مع لجنة الصليب الأحمر الدولية، بشأن سبل تحسين هذه الأحوال. ويعمل موظفو الجهاز الإصلاحي مع نظرائهم الحكوميين من أجل إعادة فتح سجن مونروفيا المركزي، مما في ذلك عن طريق إعداد تحليل للاحتياجات التدريبية، ووضع برنامج تدريبي لموظفي السجن، وتدوين سياسات وإجراءات إدارة السجن.

٣٠ - ولا يعمل من محاكم ليبيريا في الوقت الحالي إلا عدد قليل. ويعمل العنصر القضائي وعنصر حقوق الإنسان والحماية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع كبير القضاة ووزارة العدل حاليا على معالجة المشاكل المتصلة بإصلاح منظومة المحاكم وتجهيزها. وفي هذا الصدد، ينصب التركيز على إصلاح المحكمة الجنائية والمحاكم الأخرى في مونروفيا، على أن يعقب ذلك إصلاح بقية المحاكم في جميع أنحاء البلد.

## تاسعا - إعادة سلطة الدولة

٣١ - تقوم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حاليا بمساعدة الحكومة الانتقالية وهي تتأهب لإعادة بسط سلطة الدولة في كافة أرجاء البلد. وقد أحزرت الحكومة الانتقالية بعض التقدم في الأشهر الأخيرة من حيث الوفاء بمتأخرات الرواتب المتراكمة لموظفي الخدمة المدنية. بيد أن معظم الوزارات ما زالت تفتقر إلى المرافق التشغيلية بعد أن تعرّضت للنهب أثناء القتال الذي شهدته مونروفيا العام الماضي. وتقدّم البعثة المساعدة إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى على وضع خطط لإعادة هيكلة قدراتها التشغيلية وتعزيزها وإعادة الإدارة المدنية في المناطق الداخلية من البلد. وفي هذا السياق، تتعاون البعثة تعاوناً وثيقاً مع وزارة الداخلية في وضع استراتيجيات لإعادة الإدارة المحلية في المناطق الداخلية، عندما تصبح الظروف الأمنية سانحة. وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوقاً استثمارياً لدعم أنشطة بناء القدرات ذات الصلة.

٣٢ - وقام عنصر الشؤون المدنية بزيارات تقييمية للسلطات المحلية في مقاطعات بومي، وجراند وكيب ماونت، ومونتسيرادو، ومارغبي، وبونغ، وجراند باسا، ونيمبا، وجراند غيده. وقد دمّرت الهياكل الأساسية لمعظم مقار السلطات المحلية وأصبحت عملياتها محدودة. وعلاوة على ذلك، أرغم معظم المسؤولين المحليين المعينين من قبل الحكومة على الفرار إلى مونروفيا في أثناء الصراع. وفي حالات عديدة، استبدلت الفصائل المسلّحة بهم ممثلين لها، يبدو كثيرون منهم عازمين عن التّحجّي. وتتعاون البعثة حالياً تعاوناً وثيقاً مع وزارة الداخلية على حلّ هذه المسألة لكفالة تنصيب مدراء معينين من قبل الحكومة.

٣٣ - كما يشارك موظفو الشؤون المدنية التابعون للبعثة في حل الخلافات الناشئة في عدة مواقع حول إعادة المساكن والأراضي المشغولة بطرق غير قانونية إلى مالكيها الشرعيين. وتتفاقم هذه المشكلة مع تزايد أعداد المشردين العائدين إلى مجتمعاتهم الأصلية. كما يجري موظفو الشؤون المدنية التابعون للبعثة مشاورات مع المجتمعات المحلية في المقاطعات التي يمكن الدخول إليها لتحديد المشاريع ذات الأولوية الجديرة بالدعم في إطار المشاريع السريعة الأثر.

٣٤ - ويعمل العنصر المعني بحقوق الإنسان والحماية مع وحدة الشؤون الجنسانية على بناء قدرة وزارة الشؤون الجنسانية والتنمية، بما في ذلك من خلال تدريب موظفي الوزارة في مونروفيا وفي المناطق الداخلية على تسيير البرامج التي تراعي نوع الجنس، وفي المجالات الأخرى لتعزيز المهارات التشغيلية. وتقوم وحدة الشؤون الجنسانية بتوزيع ملصقات إعلامية في جميع أرجاء البلد بشأن الشواغل الجنسانية الرئيسية.

٣٥ - ويقضي قرار مجلس الأمن ١٥٠٩ (٢٠٠٣) بأن تساعد البعثة الحكومية الانتقالية على إعادة الإدارة السليمة للموارد الطبيعية. ويتوقع أن يكتمل خلال الأسابيع المقبلة توظيف الأفراد المؤهلين الذين سيضطلعون بالتخطيط لهذه المساعدة وتنفيذها.

## عاشرا - الإعلام

٣٦ - يؤدي عنصر شؤون الإعلام التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا دورا حيويا في الترويج لعملية السلام من خلال توجيه الرسائل المناسبة إلى السكان عبر الإذاعة التابعة للبعثة، والعمل مع وسائط الإعلام المحلية والدولية، والقيام بأنشطة الإرشاد المجتمعي، وباستخدام وسائل الاتصال التقليدية فضلا عن الفرق المسرحية والإعلانات والنشرات الكاريكاتورية. وكما ذكر أعلاه (الفقرة ٢١)، يؤدي العنصر دورا رائدا في التوعية بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن. وتملك إذاعة البعثة، التي تبث على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، مدى أوسع للبحث من أي محطة أخرى في البلد، حيث يصل بثها إلى تومانبورغ غربا، وبوكانن شرقا، وكاكاتا شمالا. ويشير المحاربون في تلك المناطق إلى أنهم يعتمدون على إذاعة البعثة في الحصول على المعلومات عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن.

## حادي عشر - حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٣٧ - ما زالت ليبيريا تواجه أزمة بشأن حقوق الإنسان. ففي حين تحسّن الوضع الأمني في أنحاء البلد مع استمرار نشر أفراد حفظ السلام، ما زالت توجد مشاكل خطيرة بسبب الغيبة السائدة للسلطة المدنية. وقد حدثت حالات اعتداء متفرقة على المدنيين بأيدي عناصر مرتبطة بالفصائل المسلحة، شملت القتل والتعذيب والاعتصاب والتحرش والنهب والابتزاز والسخرة، وفرض قيود على حرية التنقل والحرية الشخصية. ومعظم هذه الاعتداءات والانتهاكات وقعت في مناطق معزولة لم تنشر فيها بعد قوات حفظ السلام. بيد أن التعامل مع مرتكبي هذه الأفعال في مناطق الانتشار العسكري ما زال هو الآخر يشكل تحديا خطرا في غيبة الشرطة أو غيرها من السلطات المدنية.

٣٨ - وساعد العنصر المعني بحقوق الإنسان وحماية المدنيين الحكومية الانتقالية في إعداد مشروع تشريع لإنشاء لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة، سيرسل إلى الحكومة لكي تنظر فيه، ويتوقع أن يشكل أساسا لعملية تشاور على الصعيد الوطني. وقد تضمّن تقرير تقييم الاحتياجات المشترك بين الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن ليبيريا، الذي نشر في شباط/فبراير ٢٠٠٤ والذي يشمل الفترة الممتدة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥،

معلومات بشأن تقديم المساعدة إلى مؤسسات حقوق الإنسان، مثل لجنة استجلاء الحقائق والمصالحة واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا العمل مع الحكومة الانتقالية لكفالة أتباع الممارسات الدولية المثلى في إنشاء هاتين اللجنتين، وامثال التشريعات الميسرة ذات الصلة للمعايير الدولية المعمول بها.

٣٩ - وقد صدقت ليبيريا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبروتوكوله الاختياري المتعلق بالالتماسات الفردية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. بيد أن صكوك التصديق على هذه المعاهدات لم تُحل بعد إلى الأمم المتحدة. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، وجه ممثلها الخاص إلى الرئيس برايانت كتابا طالبا إليه أن يتدخل لكفالة إنجاز هذه الصكوك وإيداعها على النحو الواجب. ولا تزال المناقشات مستمرة مع الحكومة الانتقالية بشأن مشروع إعلان لحقوق الإنسان كانت البعثة قد أحالته إلى السيد برايانت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ لكي ينظر فيه.

٤٠ - ويواصل العنصر المعني بحقوق الإنسان التابع للبعثة توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للمنظمات غير الحكومية وأيضا للشرطة الوطنية الليبرية المؤقتة، في إطار البرنامج الذي نظّمه عنصر الشرطة المدنية، ويضطلع بأنشطة لتوعية الجمهور. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استكمال قاعدة بياناتها الخاصة بالانتهاكات الجسيمة المتصلة بالحرب لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمرتكبي هذه الانتهاكات والضحايا والشهود.

## ثاني عشر - الحالة الإنسانية

٤١ - مع انتشار بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا خارج مونروفيا، تحسّن وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المعرضين للخطر في المناطق الداخلية من البلد. وقد أجرت وكالات المساعدة الإنسانية تقييمات قصيرة الأمد، بما في ذلك داخل المناطق التالية وما حولها: غبارنغا، وتوبانمورغ، وبوكانن، وفوينجاما، وهاربر، وزويدرو. وقد بلغ عدد اللاجئين الذين عادوا إلى ديارهم من تلقاء نفسهم من البلدان المجاورة وعبروا حدود ليبيريا الغربية حوالي ١٢ ٠٠٠ لاجئ. ولم تكن حالات العودة هذه منظّمة أو مشمولة بالمساعدة، وأثارت الشواغل فيما يتعلق بالحماية نظرا إلى الحالة الأمنية غير مطمئنة في بعض أجزاء البلد التي لم يكتمل فيها بعد نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. بيد أن هذه العودة تدل بالفعل على وجود شعور جديد بالثقة في عملية السلام في ليبيريا آخذ في الانتشار في أرجاء المنطقة دون الإقليمية. وقد سجّلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة ٣ ٠٠٠ شخص قدّم

لهم برنامج الأغذية العالمي عند وصولهم لوازم غوثية وأغذية. وتضطلع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بقيادة البرنامج الشامل للعودة النهائية للاجئين وغيرهم من المشردين وإعادة توطينهم، في إطار لجنة مشتركة بين الوكالات يرأسها منسق الشؤون الإنسانية واللجنة المعنية بإعادة اللاجئين الليبريين إلى وطنهم وإعادة توطينهم.

٤٢ - ولا تزال الحالة الإنسانية مفرجة في مخيمات المشردين داخليا حول مونروفيا والمقاطعات المجاورة لها، التي تضم حوالي ٢٥٠.٠٠٠ شخص. وفيما بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، نقلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية حوالي ٢٥.٠٠٠ من المشردين داخليا من الملاحي غير المنظمة في وسط مونروفيا إلى منازلهم في المدينة أو إلى مخيمات مخصصة للمشردين داخليا. وعاد أيضا ما يقدر بعشرة آلاف مشرد داخليا من تلقاء أنفسهم من المخيمات إلى المناطق التي يمكن الدخول إليها نسبيًا، مثل مقاطعات بومي، وبونغ، ومرغبي، وجراند كيب ماونت.

٤٣ - والتحديات التي يواجهها على السواء العائدون واللاجئون والمشردون داخليا في مجتمعاتهم المحلية الأصلية تحديات متعددة الأوجه. فالملاجئ والمنازل قد دُمّرت، والطرق في حالة سيئة، والمؤسسات المحلية التي تنظم تقديم الخدمات لا وجود لها عموما. ومن الشواغل الأساسية للعائدين امتلاك القدرة على إنتاج غذائهم. ويأمل العائدون في اغتنام فرصة للزراعة ستظل سانحة حتى بدء الأمطار في حوالي شهر أيار/مايو. ولذلك، يجب تزويدهم بالبذور والأدوات وغيرها من اللوازم الزراعية قبل ذلك الحين. وتسعى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة جاهدة، مع شركائها من المنظمات غير الحكومية، إلى مجابهة هذا التحدي وقد بدأت بتوفير البذور والأدوات للمقيمين في مقاطعات بونغ ومرغبي ومونتسيرادو. وقد وفرت منظمة الصحة العالمية للعنصر العسكري التابع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الأدوية اللازمة لتقديم المساعدة الطبية في البلدات التي لم تعد فيها بعد الخدمات الصحية. كما يعترف برنامج الأغذية العالمي بتوسيع نطاق برنامجه للمساعدة الغذائية في المجتمعات المحلية في المقاطعات السبع التي تيسر الدخول إليها حديثا.

٤٤ - ومع استتباب الأمن وازدياد عدد العائدين، سوف يتحول منط التركيز في تنسيق الشؤون الإنسانية بصورة متزايدة من مونروفيا إلى المناطق الريفية. ويتوقع أن تصبح المكاتب المخصصة لوكالات الأمم المتحدة جاهزة للعمل في الأسابيع المقبلة في مراكز الشؤون الإنسانية المقررة الأربعة في غبارنغا، وفوينجاما، وزويدرو وهاربر.

٤٥ - وقد أحرقت دراسات استقصائية لتحليل درجات التعرض للخطر ورسم الخرائط المبينة لها بغية تعزيز قاعدة معلومات وكالات الأمم المتحدة، والمعاونة في توجيه المساعدة إلى

المستفيدين وتحديد أولوياتها. وقد حددت هذه الدراسات الفئات المعرضة للخطر التي تفتقر إلى الغذاء والماء والخدمات الصحية والتعليمية. ويقدر في إطار النداء الموحد الذي أُطلق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أن تكون المساعدة قد قُدمت، بحلول نهاية عام ٢٠٠٤، إلى ٣٥٠.٠٠٠ مشرد داخليا، وحوالي ١٥٠.٠٠٠ لاجئ من سيراليون، وأكثر من ١٥٠.٠٠٠ عائد، و ٣٥٠.٠٠٠ تلميذ وإلى غير هؤلاء من الفئات المعرضة للخطر. وسوف يستفيد من المعونة الغذائية أيضا المحاربون السابقون والمجتمعات المضيفة المتضررة من الحرب دعما لعملية الإنعاش وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية.

### ثالث عشر - الإنعاش الوطني

٤٦ - بحلول أوائل آذار/مارس ٢٠٠٤، كانت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قد اضطلعت بأكثر من ٥٠ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر في مونروفيا باستخدام المقاولين المحليين، بما في ذلك إزالة القمامة من الشوارع، وإصلاح الطرق، وتركيب مصابيح في عدد من الشوارع. كما قدمت البعثة الدعم لعملية تجديد ما يجاوز بقليل ٢٠ من المدارس الابتدائية والثانوية والفنية وإنشاء مركز للرعاية المؤقتة للجنود الأطفال السابقين. ويجري حاليا استعراض ٤٥ مشروعا آخر، معظمها في مجالات التعليم والصحة وتوفير المياه والمرافق الصحية. ويتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بشكل وثيق في وضع برنامج للتنمية المجتمعية بهدف دعم الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي بعد الصراع.

٤٧ - وفي مونروفيا والمقاطعات القريبة منها التي يمكن الدخول إليها، أخذت برامج الإنعاش والإصلاح تُحدث بالفعل، وإن كان بشكل بطيء، تحولا في حياة المدنيين. فحملة العودة إلى المدارس، التي تقودها اليونيسيف ويدعمها عدد من وكالات الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع وزارة التعليم، أخذت في إعادة الحياة إلى عملية التعليم. وتم تدريب آلاف من المعلمين ونشر دليل معنون "دليل المعلمين". وبحلول منتصف آذار/مارس، كان قد تم توزيع نحو ٦٠٠ ٧ من مجموعات "اللوازم المدرسية المعلّبة" توافرت بها اللوازم المدرسية لحوالي ٥٧٧.٠٠٠ طفل.

٤٨ - وأدت الحكومة الانتقالية، وبخاصة الرئيس برايان، دورا نشطا جدا، بالاشتراك مع الأمم المتحدة والبنك الدولي والجهات المانحة والشركاء الآخرين، في الاضطلاع في أواخر عام ٢٠٠٣ بتقييم طموح وشامل لاحتياجات تعمير ليبيريا. وأفضى هذا إلى صياغة الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج، الذي يغطي ٩ مجموعات مواضيعية و ١٣ قطاعا و ٧ مواضيع شاملة لعدة قطاعات. ويتناول هذا الإطار احتياجات التعمير والتنمية والأهداف الإنمائية لليبيريا في الأجلين القصير والمتوسط، وكان هو الأساس الذي استندت إليه المناقشات

التي دارت في المؤتمر الدولي لتعمير ليبريا الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة في ٥ و ٦ شباط/فبراير. وكان أحد العناصر المهمة في إنتاج هذا الإطار قوة الملكية الوطنية لهذه العملية. وبلغ مجموع التبرعات المعلنة في المؤتمر لتلبية احتياجات البلد في مجالي الإغاثة والتعمير ٥٢٢ مليون دولار. وهذا الإطار يعد عنصرا متما للنداء الموحد لعام ٢٠٠٤ من أجل الأنشطة الإنسانية في ليبريا، الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وسيكون من الضروري معالجة المشاكل الإنسانية المتعددة الجوانب معالجة وافية في الأشهر المقبلة من أجل إرساء أساس سليم لتعمير البلد وإنعاشه.

٤٩ - وتعزيزا للنجاح الذي أحرزه المؤتمر الدولي لتعمير ليبريا، تعمل الحكومة الانتقالية والأمم المتحدة والجهات المانحة والشركاء الآخرين حاليا على أن يتم على وجه السرعة إنشاء آلية للإدارة والتنسيق لكفالة إنجاز الإطار الانتقالي في الوقت المناسب. وستستخدم هذه الآلية في كفالة الاستخدام الفعال والشفاف للموارد التي تعهدت بها الجهات المانحة خلال المؤتمر وكفالة التنسيق الوثيق بين الحكومة وشركائها في عملية التعمير.

#### رابع عشر - الدعم المقدم للبعثة

٥٠ - نظرا للنقص الحاد الحالي للحيز المكتبي في ليبريا، خصوصا في مونروفيا، تعتمد البعثة حاليا، كتدبير مؤقت، إلى استخدام الحاويات السابقة الصنع. وفي الوقت نفسه تتواصل المفاوضات من أجل تدبير مبنى دائم للمقر في العاصمة يستوعب جميع عناصر البعثة. والعمل مستمر حاليا في إقامة المكاتب وإصلاح الهياكل القائمة لاستيعاب الموظفين المدنيين الذين سيعملون في القطاعات.

٥١ - وفي ٢ آذار/مارس، كان عدد الموظفين المدنيين الدوليين الذين تم نشرهم إلى ليبريا ٢٢٣ موظفا، وكان ٥١ موظفا غيرهم في حالة سفر و ٥٤ موظفا آخر قيد التعيين. ويبلغ العدد الكلي للوظائف المدنية الدولية ٦٠٧ وظائف.

#### خامس عشر - الجوانب المالية

٥٢ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٦١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، مبلغا إجماليه ٣٠٠ ٤٩٤ ٥٦٤ دولار، وقررت أن يقسّم فيما بين الدول الأعضاء مبلغ إجماليه ٤٥٠ مليون دولار من أجل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٥٣ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ٦,٤٤١ مليون دولار. وفي ذلك التاريخ نفسه، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ٢,٢ بليون دولار.

## سادس عشر - ملاحظات

٥٤ - على الرغم من الصعوبات التي صودفت لدى بدء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن، تحقق تقدم ملموس في الأشهر الثلاثة الماضية نحو تحسين حالة الأمن في البلد، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، وتنفيذ عملية السلام. ونتج عن نشر قوات البعثة إلى مزار القطاعات في بوكانن وتومانبورغ وزويدرو ومواقع أخرى داخل القطاعات الأربعة، فضلا عن ازدياد الدوريات الجوية والبرية، حدوث زيادة كبيرة في قدرة البعثة على تعزيز الاستقرار في مناطق البلد الداخلية. ويرجح أن يؤدي إتمام نشر القوات في الأسابيع المقبلة في أنحاء البلد المختلفة، إلى تحسين حالة الأمن بقدر أكبر، إلى جانب تيسير ندب عدد أكبر من الموظفين المدنيين للبعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة إلى مناطق خارج العاصمة، والمساعدة في بسط سلطة الدولة وتحسين حرية السكان في التنقل، والتمكين من استئناف عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن. وتحسنت أيضا حالة القانون والنظام بفضل الأنشطة التي يضطلع بها عنصر الشرطة المدنية. والتحدي المائل حاليا هو نشر الشرطة المدنية في المناطق الداخلية وبدء عملية إعادة تنظيم الشرطة الوطنية الليبيرية.

٥٥ - وأحرزت الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا والجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية تقدما جديرا بالثناء في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، على الرغم من قيود الموارد التي تواجهها. بيد أنه لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به لكفالة أن يصبح المسار نحو السلام والاستقرار والمصالحة مسارا لا رجعة فيه. وتعاضد الجهود وصدقها من جانب جميع الأطراف الليبيرية أمر ضروري. وأود أن أشدد على ضرورة أن تعمل الأطراف سويا على نحو بناء وأن تمتنع عن الإتيان بأي أعمال يمكن أن تعرض للخطر أداء الحكومة الانتقالية لمهامها.

٥٦ - وهناك خطوة يلزم أن تتخذها الفصائل المسلحة على الفور، هي أن تسلم إلى البعثة دون أي إبطاء آخر القوائم اللازمة لبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن، التي تضم أسماء المحاربين وأماكن وجودهم وأسلحتهم. وأود كذلك أن أحث زعماء الجماعات المسلحة وكبار قادتها على التعاون على نحو تام مع البعثة لكفالة أن يكون المحاربون التابعون لها على معرفة جيدة بشأن البرنامج، كي يمكن له أن يسير على نحو

منظم تنظيمًا جيدًا. وأود أن أشجع الجهات المانحة على أن تنظر بصفة عاجلة في تقديم مزيد من الموارد للصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخصص لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن لكفالة تمويل العملية بجميع عناصرها تمويلًا كافيًا. وسيكون نجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن، وخصوصًا البرامج الانتقالية والفرص الأطول أمدًا لإعادة الإدماج، أساسًا تستند إليه الجهود الرامية إلى استعادة السلام الدائم.

٥٧ - ويسرني كثيرًا أن أؤيد بالاستجابة السخية التي أبدتها الجهات المانحة في المؤتمر الدولي لتعمير ليبيريا المعقود في شباط/فبراير. ومن المهم الاستفادة من الزخم الذي ولّده هذا المؤتمر كي تبدأ في أقرب وقت ممكن عملية تلبية احتياجات تعمير البلد وإنعاشه التي حُددت في الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج. وأرحب في هذا الصدد بخطوات المتابعة الجاري اتخاذها، التي تقودها الحكومة الانتقالية بدعم من شركائها الدوليين والوطنيين.

٥٨ - وفي الوقت نفسه، يجب ألا يُغفل عن أن البلد لا يزال يواجه أزمة إنسانية يلزم الاهتمام بها على الفور. وإحدى المسائل الملحة في هذا الصدد هي مسألة الاحتياج إلى المساعدة لإعادة عشرات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخليًا إلى مجتمعاتهم الأصلية. ولا يزال يوجد نقص في تمويل النداء الموحد من أجل الاحتياجات الإنسانية، وأود أن أهيب بالجهات المانحة أن تقدم موارد إضافية. والقيام بمبادرة إنسانية متضافرة في الأشهر المقبلة لمواجهة حالة الطوارئ سيكون أمرًا حيويًا لإرساء أساس سليم لمبادرات التعمير المقترحة.

٥٩ - ولا يزال هناك كثير من التحديات الصعبة التي تحتاج إلى إدارة دقيقة، بما في ذلك استئناف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن، ومواصلة إشراك الجماعات المسلحة في العملية السياسية، ومعالجة المسائل العديدة العابرة للحدود التي لا تزال تشكل مصدرًا محتملًا لتجدد عدم الاستقرار، لا لليبيريا وحدها، بل لجيرانها أيضًا. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري في الأشهر المقبلة أن تقوم لجنة رصد التنفيذ بدور رئيسي أكثر نشاطًا في تيسير الحوار فيما بين الأطراف الليبرية والمساعدة في تذليل أي عقبات تواجه عملية السلام. وعلاوة على ذلك، ستواصل الأمم المتحدة استباق الجهود عن طريق التشاور فيما بين كيانات حفظ السلام التابعة لها ووكالات الأمم المتحدة والحكومات المعنية والشركاء الآخرين، لوضع نهج دون إقليمي متضافر بشأن المسائل العابرة للحدود التي تسبب عدم الاستقرار وعدم الأمن في بلدان اتحاد نهر مانو، وكوت ديفوار، وفي المنطقة دون الإقليمية الأوسع نطاقًا لغرب أفريقيا.

٦٠ - وأود في الختام أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، جاك بول كلاين، ولموظفي البعثة المدنيين والعسكريين لما يسهمون به في الجهود الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في ليبيريا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأعضاء فريق الاتصال الدولي، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية، لما تبذله هذه الجهات من جهود لا تعرف الكلل لمساعدة الشعب الليبيري على رسم مستقبل جديد أكثر إشراقا في ظل أوضاع يسودها السلام والأمن.

---